(٥)

طريقة المتكلمين تقديم العقل على النقل

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ. اللهم إنا نسألك أن تغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والسامعين. وبعد؛

قال المؤلف أعلى الله درجته:((فَإِنَّ حَقِيقَةَ اَلْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ أَنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ اَلْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اَللَّهِ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ اَلصِّفَاتِ نَفْيًا وَلَا إثْبَاتًا لَا مِنْ اَلْكِتَابِ وَلَا مِنْ اَلسُّنَّةِ وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلَفِ اَلْأُمَّةِ. وَلَكِنْ اُنْظُرُوا أَنْتُمْ فَمَا وَجَدْتُمُوهُ مُسْتَحَقًّا لَهُ مِنْ اَلْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ فَصِفُوهُ بِهِ–سَوَاءٌ كَانَ مَوْجُودًا فِي اَلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَوْ لَمْ يَكُنْ– وَمَا لَمْ تَجِدُوهُ مُسْتَحَقًّا لَهُ فِي عُقُولِكُمْ فَلَا تَصِفُوهُ بِهِ! ثُمَّ هُمْ هَهُنَا فَرِيقَانِ: أَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: مَا لَمْ تُثْبِتْهُ عُقُولُكُمْ فَانْفُوهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ، وَمَا نَفَاهُ قِيَاسُ عُقُولِكُمْ– اَلَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ مُضْطَرِبُونَ اِخْتِلَافًا أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِ اِخْتِلَافٍ عَلَى وَجْهِ اَلْأَرْضِ– فَانْفُوهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ، وَمَا نَفَاهُ قِيَاسُ عُقُولِكُمْ– اَلَّذِي أَنْتُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ مُضْطَرِبُونَ اِخْتِلَافًا أَكْثَرَ مِنْ جَمِيعِ اِخْتِلَافٍ عَلَى وَجْهِ اَلْأَرْضِ– فَانْفُوهُ، وَإِلَيْهِ عِنْدَ اَلتَّنَازُعِ فَارْجِعُوا، فَإِنَّهُ اَلْحَقُّ اَلَّذِي تَعَبَّدْتُكُمْ بِهِ، وَمَا كَانَ مَذْكُورًا فِي اَلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِمَّا يُخَالِفُ قِيَاسَكُمْ هَذَا، أَوْ يُثْبِتُ مَا لَمْ تُدْرِكْهُ عُقُولُكُمْ– عَلَى طَرِيقَةِ أَكْثَرِهِمْ– فَاعْلَمُوا أَنِّي أَمْتَحِنُكُمْ بِتَنْزِيلِهِ لاَ لِتَأْخُذُوا اَلْهُدَى مِنْهُ، لَكِنْ لِتَجْتَهِدُوا فِي تَخْرِيجِهِ عَلَى شَوَاذِّ اَللُّغَةِ، وَوَحْشِيِّ اَلْأَلْفَاظِ، وَغَرَائِبِ اَلْكَلَامِ، أو أَنْ تَسْكُتُوا عَنْهُ مُفَوِّضِينَ عِلْمَهُ إِلَى اَللَّهِ، مَعَ نَفْيِ دَلَالَتِهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ اَلصِّفَاتِ، هَذَا حَقِيقَةُ اَلْأَمْرِ عَلَى رَأْيِ هَؤُلَاءِ اَلْمُتَكَلِّمِينَ))

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد؛

فقد تقدم في مجالس سابقة تقرير مذهب السلف واعتصامهم بالكتاب والسنة وأخذهم بظواهر النصوص على الوجه اللائق بالله تعالى فيما أخبر به عن نفسه أو أخبر عنه نبيه ﷺ. وأنهم ببركة الاعتصام بالكتاب والسنة وقوا وحفظوا من الزيغ والضلال الذي وقع فيه من يتبع المتشابه. وممن اتبع المتشابه في هذا هؤلاء المتكلمون الذين كثر اضطرابهم في باب العلم بالله وغلظ حجابهم عن معرفة الله. وقد ساق الشيخ رحمه الله نماذج مما أعربوا به عن دخائل أنفسهم من الاضطراب العظيم في هذا الباب العظيم، وكيف أنهم أبدوا الندامة الشديدة على ما سودوا من الصفحات وأهدروا من الأوقات وأمضوا من الجهود في هذا الأمر الذي أضلهم عن العلم الحقيقي بالله، حتى تمنى بعضهم أن يموت على عقيدة العجائز.

ثم إن الشيخ رحمه الله صور طريقتهم – أعني طريقة المتكلمين– في باب الإثبات وفي باب النفي وفيما لم يرد فيه نفي ولا إثبات بين أن طريقتهم في الإثبات: **إثبات ما أثبتته عقولهم وإن خالف الكتاب والسنة،** وأن طريقتهم في النفي: **نفي ما نفته عقولهم وقياسهم وإن جاء في الكتاب والسنة** إثباته فالمقدم العقل والنقل تابع له عندهم. العقل سيد والنقل مسود. **وأما ما لم يرد فيه نفي ولا إثبات فأكثرهم نفوه.** كما قال ((**ثُمَّ هُمْ هَهُنَا فَرِيقَانِ: أَكْثَرُهُمْ يَقُولُونَ: مَا لَمْ تُثْبِتْهُ عُقُولُكُمْ فَانْفُوهُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ تَوَقَّفُوا فِيهِ**)) فأفاد رحمه الله أنهم في ما لم يحكم العقل بنفيه ولا إثباته انقسموا إلى فريقين: (١) فريق – وهم الأكثر– ينفونه (٢) قليل من يتوقفون فيه. هذه طريقة المتكلمين، أنهم في باب الإثبات يثبتون ما حكم العقل بإثباته بصرف النظر عن الكتاب والسنة، وفي باب النفي ينفون ما حكم العقل بنفيه وإن أثبته الكتاب والسنة، وما سكت عنه الكتاب والسنة مما لم يرد

هذه المادة لم تراجع على الشيخ ـ حفظه الله ـ [1]

فيه نفي ولا إثبات فأكثرهم نفوه وقليل منهم توقفوا فيه هذه طريقتهم وبها يتبين أنهم جعلوا الكتاب والسنة ردفًا ودليلاً ثانويًا يستدعونه إن راق لهم ووافق مبتغاهم، وإن خالف مبتغاهم سلطوا عليه إما الرد والإبطال وإما التأويل والتحريف. فإن كان حديث آحاد قال قائلهم "لا يحتج بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد". وكأن هذا النص أو اللفظ نص نبوي أو آية محكمة إنما هي مقولة لا أصل لها في الشرع. والزعم بأنه لا يستدل بأحاديث الآحاد في مسائل الاعتقاد لا أصل له في الشرع ولم يقل به أحد من السلف، وإنما نشأت هذه المقالة عند بعض المتأخرين. والصحيح أن أحاديث الآحاد إذا صحت فإنها تقبل، فإن كان خبرًا صدقناه وإن كان أمرًا امتثلناه وإن كان نهيًا اجتنبناه – شأنها شأن غيرها من أحاديث الأحكام. وهذا هو مسلكهم.

ويقابل هذا المسلك طريقة أهل السنة والجماعة في هذا الباب، وهي الطريقة الثلاثية الواضحة البينة، وهو أنهم في باب الإثبات يثبتون ما أثبته الله ﷻ لنفسه أو ما أثبته له نبيه ﷺ في سنته، ويحترزون من أربعة محاذير: التحريف والتعطيل والتكييف والتمثيل. وأنهم في باب النفي ينفون ما نفاه الله ﷻ عن نفسه أو نفاه عنه نبيه ﷺ. ولكنهم يعتقدون ثبوت كمال ضد الصفة المنفية – لا يكتفون بالنفي المجرد، بل يضمون إلى نفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه نبيه ﷺ إثبات كمال ضد الصفة المنفية. فإذا نفى الله عن نفسه الجهل نفينا عنه الجهل وأثبتنا له كمال العلم. وإذا نفى عن نفسه الظلم نفينا عنه الظلم وأثبتنا له كمال العدل. وإذا نفى عن نفسه النوم نفينا عنه السنة والنوم وأثبتنا له كمال القيومية. وإذا نفى الله عن نفسه التعب واللغوب نفينا عنه ما نفى عن نفسه وأثبتنا له كمال القدرة وهكذا. وأما طريقتهم — أهل السنة والجماعة – فيما لم يرد فيه نفي ولا إثبات **فهي التوقف في اللفظ والاستفسار عن المعنى**. فلا يثبتون هذا اللفظ ولا ينفونه. يعني لا يطلقون القول فيه نفيًا ولا إثباتًا. ثم إنهم يستفصلون عن المعنى فيقولون لمن أطلق شيئًا من هذه الألفاظ المحدثة التي لا أصل لها في الكتاب والسنة، كلفظ الجهة والجسم والحيز والحد وما شابهها. يقولون ماذا أردت بهذا؟ فإذا ذكر معنى صحيحًا أقروا المعنى وتحفظوا على اللفظ، وإن ذكر معنى باطلاً ردوا اللفظ والمعنى. كما لو مثلاً قال قائل "هل الله تعالى في جهة؟" فإنه يقال له "لفظ الجهة لم يرد في الكتاب ولا في السنة، فلا يجوز التعريف به في حق الله تعالى، وإنما يعبر بلفظ العلو والاستواء والفوقية وما شابهه مما جاء في الكتاب والسنة". ثم يقال لهذا الذي أطلق هذا اللفظ "ما أردت بقولك الجهة؟" فإن قال أنه أراد بالجهة جهة سفل، قلنا أن الله منزه عنه؛ لأن السفل نقص. وإن قال أنه يريد بلفظ الجهة أن الله تعالى في العلو لكن على وجه تحيط به سماواته، قلنا الله منزه عن ذلك، فهو أعظم وأجل وأكبر من أن يحيط به شيء من مخلوقاته، كيف والسماوات السبع في كف الرحمن كخردلة في كف أحدنا؟! وإن أراد بقول الجهة أنه تعالى له العلو المطلق فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه قلنا أصبت في المعنى وأخطأت في اللفظ، فعبر بلفظ الكتاب والسنة ولا تزد. وهكذا يقال في لفظ الجسم إذا قال هل يوصف الله بالجسم فإنه يقال له إن هذا اللفظ لم يرد في الكتاب والسنة لا بنفي ولا إثبات فإن أثبت فقد أخطأت وإن نفيت فقد أخطأت ولكن ما أردت بلفظ الجسم؟ فإن قال أردت أن الله تعالى مركب من أجزاء وأبعاض ونحوه قلنا تعالى الله وتقدس سبحانه أن يكون على هذا الضرب فإن هذا جسم مخلوق هو الذي يفتقر بعضه لبعض ويحتاج بعضه لبعض كاحتياج القلب للرئتين والكلى ونحوه فهذا جسم مخلوق والله منزه عن هذا. وإن أردت بقولك جسم أن الله له ذات لا تشبه الذوات تقوم بها صفات كالعينين والسمع والبصر وغير ذلك مما أثبت الله لنفسه فهذا معنى حق لكنك أخطأت بالتعبير. وبهذه الطريقة الثلاثية تنجلي جميع الشبه وتزول جميع الإشكالات فأي وصف عرض عليك أضيف للرب ﷻ فاعرضه على هذه القاعدة فإن وجدت في الكتاب والسنة إثباته فأثبته على وجه لا تكييف فيه ولا تمثيل ولا تحريف وتعطيل. وإن

هذه المادة لم تراجع على الشيخ ـ حفظه الله ـ

وجدته منفيًا فانفه كما نفاه الله ورسوله وأثبت كمال ضده، كما أن الله تعالى لا ينفي عن نفسه ورسوله ﷺ إلا صفة نقص. فكل صفة منفية فإنها نقص في حق الرب إذ لو كانت كمالا لاتصف بها، فانفها عن الله وأثبت كمال ضدها له. وإن كانت اللفظة التي عرضت عليك لا ذكر لها في الكتاب ولا دواوين السنة لا بنفي ولا بإثبات فأمسك عليك لسانك وصن قلبك وعقلك من الخوض فيها لكن استفصل من السائل ما أراد بذلك فإن ذكر معنى دلت عليه النصوص فاقبله وإن ذكر معنى ردته النصوص رده. هذه القاعدة الثلاثية هي القاعدة الرصينة الصحيحة وهي تقابل طريقة المتكلمين التي جرى ذكرها آنفًا. والشيخ رحمه الله كما ترون قد استعمل في التمثيل من طريقة المتكلمين هذا الأسلوب. لاحظوا وهذا يدل على أن في الأمر سعة أن يعبر الكاتب والمتحدث بمثل هذا يقول ((**فَإِنَّ حَقِيقَةَ اَلْأَمْرِ عَلَى مَا يَقُولُهُ هَؤُلَاءِ أَنَّكُمْ يَا مَعْشَرَ اَلْعِبَادِ لَا تَطْلُبُوا مَعْرِفَةَ اَللَّهِ وَمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ اَلصِّفَاتِ نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا لَا مِنْ اَلْكِتَابِ وَلَا مِنْ اَلسُّنَّةِ وَلَا مِنْ طَرِيقِ سَلَفِ اَلْأُمَّةِ**)) على سبيل الخطاب إلى أن يقول بعد ذلك ((فإنه الحق الذي تعبدتكم به)) كأنما يصور للقارئ كيف يفهم هؤلاء المتكلمون مراد الله ﷻ منهم بصيغة الخطاب فهذا مما يؤدي إلى التمثيل من مقالتهم. ولهذا آل بهم الأمر أعني المتكلمين – في هذا الباب لسلوك أحد طريقين أمام ما أشكل عليهم من النصوص إما التأويل وإما التفويض. قال قائلهم:

وكل نص أوهم التشبيه فوضه أو أول ورم تنزيهًا

هكذا خطوا طريقين وزعموا أن التأويل طريق الخلف والتفويض طريق السلف. وزعموا أن التأويل هو عبارة عن نحت معاني مجازية تستنبط من شواذ اللغة ووحشي الألفاظ للخروج من ظاهر دلالة اللفظ، زعمًا منهم أن ظاهر اللفظ لابد أن يوقع في الاعتقاد الفاسد وكبرت كلمة تخرج من أفواههم قال أحدهم ولا أسميه "الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر" ويا عجبًا سبحان الله! الكتاب الذي أنزله الله تعالى هدى وبيان وموعظة ونور وبرهان صار ظاهره من أصول الكفر والسنة التي أجراها الله على في نبيه ﷺ وقال {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} [النجم: ٣، ٤]صار ظاهرها من أصول الفكر؟ {كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا} [الكهف: ٥] هذا من شؤم المقدمات الفاسدة والانصياع والانقياد والانسياق للثقافات الدخيلة التي جرها تعريب كتب اليونان والفلسفة والمنطق الأرسطي. أما ما كان عليه السلف المهتدون من الاعتصام بالكتاب والسنة فقد {أَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا} [الفتح: ٢٦]ولم يقعوا فيما وقع فيه هؤلاء الذين شقوا بالكتاب والسنة. وهاهنا معنى ذكره لكم مرارًا وهو أن الله تعالى قال لنبيه {طه (١) مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى } [طه: ١ – ٢]، فو الله لقد شقي بالقرآن. هؤلاء لأنهم طفقوا في البحث عن التأويلات المتعسفة والتكلف الذي لا منتهى له فقد شقوا فعلاً بالقرآن أما أهل السنة والجماعة فقد أبوا به نفسا وقروا به عينا ورأوا أنهم يقرؤون القرآن ويستقر في قلوبهم دون أن يوجد لهم ذلك أي معنى من المعاني الباطلة. فأولئك لما تنكبوا طريق السلف شقوا بالقرآن فلم يصدق عليهم { مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى } [طه: ١]، فصار سبب شقاء لهم ولم يعد تذكرة لهم.

قال رحمه الله ((**وَهَذَا اَلْكَلَامُ قَدْ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ، وَهُوَ لَازِمٌ لِجَمَاعَتِهِمْ لُزُومًا لَا مَحِيدَ عَنْهُ، وَمَضْمُونُهُ أَنَّ كِتَابَ اَللَّهِ لَا يُهْتَدَى بِهِ فِي مَعْرِفَةِ اَللَّهِ، وَأَنَّ اَلرَّسُولَ ﷺ مَعْزُولٌ عَنْ اَلتَّعْلِيمِ وَالْإِخْبَارِ بِصِفَاتِ مَنْ أَرْسَلَهُ، وَأَنَّ اَلنَّاسَ عِنْدَ اَلتَّنَازُعِ لَا يَرُدُّونَ مَا تَنَازَعُوا فِيهِ إِلَى اَللَّهِ وَالرَّسُولِ، بَلْ إِلَى مِثْلِ مَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي اَلْجَاهِلِيَّةِ، وَإِلَى مِثْلِ مَا يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِالْأَنْبِيَاءِ كَالْبَرَاهِمَةِ، وَالْفَلَاسِفَةِ– وَهُمْ اَلْمُشْرِكُونَ– وَالْمَجُوسُ، وَبَعْضُ اَلصَّابِئِينَ**))

هذه المادة لم تراجع على الشيخ ـ حفظه الله ـ

هذا الواقع هو مؤدى كلامهم أنه لم يعد الكتاب والسنة مصدرًا للهدى، فلم يعد هناك فرق بينهم وبين ضلال الصابئة والفلاسفة والبراهمة وغيرهم ممن لا يعلم حقيقة الأمر. والشيخ رحمه الله قال " **وَهَذَا اَلْكَلَامُ قَدْ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ** " ومن لم يصرح به فإنه لازم له لا محيد له عنه، لأن هذا مقتضى كلامه: إذا جعل الكتاب والسنة لا يدلان على الهدى بلفظهما ونصهما فمعناه أننا نتطلب الهدى من غيرهما شاء أو أبى، لأنه يقول "إن ظواهر النصوص لا تدل على الحق وإنما امتحننا الله بها لينظر كيف نصنع". سبحان الله! إذن لم يعد الهدى مضمنًا في هذا المنزل وإنما يطلب من خارجه. هذا أمر لا محيد لهم عنه، لازم لابد لم منه، **وفساد اللازم يدل على فساد الملزوم**. والشيخ رحمه الله صادق فيما قال في قوله " **وَهَذَا اَلْكَلَامُ قَدْ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِمَعْنَاهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ** " وقد ذكرت لكم نصًا قبل قليل مما سطروه. وارجعوا إن شئتم للحاشية على الجلالين – حاشية الصاوي على الجلالين المجلد الثالث صفحة عشرة "الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر". وأيضًا انظروا لشرح أم البراهين للسنوسي وهي من المتون المشهورة عند الأشاعرة يقول فيها "التمسك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير بصيرة في العقل هو أصل ضلال الحشوية"، وهم ينبذون أهل السنة بهذا اللفظ "الحشوية"، يزعمون أنهم حشوية وأنهم حملة أسفار، وما دروا والله أن أهل السنة هم أهل العقل والتحقيق والتدقيق والفهم والتدبر والتذكر، وأن الأحق بهذا اللفظ والنبذ هم أنفسهم هم أهل الحشو والكلام الذي لا طائل من ورائه ولا ثمرة فيه. فقد صرحوا بهذا القول ولا يزالون. وبرأ الله تعالى أهل السنة من هذه المقالات البائدة.

قال رحمه الله: ((**وَإِنْ كَانَ هَذَا اَلرَّدُّ لَا يَزِيدُ اَلْأَمْرَ إِلَّا شِدَّةً وَلاَ يَرْتَفِعُ اَلْخِلَافُ بِهِ إِذْ لِكُلِّ فَرِيقٍ طَوَاغِيتُ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَيْهِمْ، وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِمْ، وَمَا أَشْبَهَ حَالَ هَؤُلَاءِ اَلْمُتَكَلِّفِينَ بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا (٦١) فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (٦٢)} (اَلنِّسَاءِ: ٦٠– ٦٢) فَإِنَّ هَؤُلَاءِ إِذَا دُعُوا إِلَى مَا أَنْزَلَ اَللَّهُ مِنْ اَلْكِتَابِ وَإِلَى اَلرَّسُولِ– وَالدُّعَاءِ بَعْدَ وَفَاتِهِ هُوَ اَلدُّعَاءُ إِلَى سُنَّتِهِ– أَعْرَضُوا عَنْ ذَلِكَ وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّا قَصَدْنَا اَلْإِحْسَانَ عِلْمًا وَعَمَلاً بِهَذِهِ اَلطَّرِيقِ اَلَّتِي سَلَكْنَاهَا، وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَ اَلدَّلَائِلِ اَلْعَقْلِيَّةِ وَالنَّقْلِيَّةِ.**))

هذه مقارنة بديعة بين حال المنافقين وحال هؤلاء المتكلمين. فإن الله تعالى قد أنزل آيات بينات في شأن المنافقين الذين إذا دعوا إلى الله ورسوله أبوا التحاكم والرد إليهما عند التنازع. والله سبحانه وتعالى أمرنا بالرد عند التنازع إلى الله ورسوله قال تعالى {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} (النساء ٥٩) كأنما هو حالهم هؤلاء أنهم لا يرون في الرد إلى الله ورسوله إلا زيادة غموض في نظرهم، ولا ينتفعون بالرد إلى الله ورسوله، ولا يرتفع الخلاف في حقهم عند الرد إلى الله ورسوله بسبب هذه المقدمات الباطلة التي اعتقدوها وتمسكوا بها. وذلك لأن لهم من الطواغيت من يرجعون إليهم. والشيخ رحمه الله نظر بين المنافقين وبين المتكلمين نستطيع أن نلحظه من خلال النقاط التالية تأمل معي يقول الله ﷻ {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ

يَكْفُرُوا بِهِ} المنافقون زمن النبي ﷺ يزعمون أنهم آمنوا بالله ورسوله إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا، يأتون لرسول الله يقولون نشهد أنك رسول الله. وهؤلاء المتكلمون كذلك يقولون نحن مؤمنون نحن مسلمون ونشهد أنه لا إله لا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقولون هذا بألسنتهم. لكنهم في الواقع المنافقون عندما يقع خلاف يقولون "نذهب على فلان أو فلان" من طواغيت الجاهلية للتحاكم إليهم كما مر علينا في كتاب التوحيد. وهؤلاء المتكلمون إذا جرى بينهم وبين أهل السنة خلاف في هذه المسائل العظام يقولون "نرجع للمنطق والمنطق يقول كذا" ويحيلون على قضايا كلامية يزعمون أنها قواعد وأنها محل إجماع واتفاق ويشبهون بها على المخالف ويدعون الكتاب والسنة. إذن هذه نقطة تشابه بين الفريقين.

{وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا} (النساء ٦١) هذا وجه آخر من التنظير بين الفريقين. المنافقون زمن النبي ﷺ إذا قيل لهم "نتحاكم لمحمد" قالوا "لا، نتحاكم لكعب بن الأشرف أو كاهن بني فلان" كما مر بنا في حديث كتاب التوحيد، وهؤلاء المتكلمون إذا قيل لهم نرجع للكتاب والسنة قالوا لا بل نرجع للقواعد العقلية؛ لأنه لا يستقيم لنا النقل إلا عن طريق العقل، وبالتالي فلابد من أن يكون المرجع هو العقل، فيأبون الرجوع إلى دلالة الكتاب والسنة. يشرقون بالنصوص ويضيقون بها ذرعًا – حتى قال أحدهم "آية في كتاب الله لو قدرت أن أحكها لحككتها". ويقال إن أحدهم أمر أن يكتب على ستر الكعبة "ليس كمثله شيء وهو العزيز الحكيم" بدلا من {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} (الشورى: ١١). فهم لا يرفعون رأسًا بدلالة الكتاب والسنة وإنما يجعلون العقل هو المحكم. إذن شابهوا المنافقين في الرجوع لطاغوت العقل وأولئك رجعوا لطاغوت الكهان وغير ذلك.

الوجه الثالث في الشبه وهو وجه لطيف يقول تعالى {فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا} (النساء: ٦٢) المنافقون زمن النبي ﷺ إذا انكشف عوارهم وقيل لهم كيف تحتكمون لغير ما أنزل الله وإلى الرسول؟ قالوا إنما قصدنا التوفيق وقصدنا دفع الخصومة وقصدنا التوفيق والإحسان. وصاروا يتذرعون بهذه الذرائع الباطلة. المتكلمون يقولون نفس الشيء لكن بطريقة أخرى. أردنا التوفيق بين العقل والنقل، أردنا ألا يلتبس الأمر على العامة وأردنا كذا وكذا وأردنا تنزيه نصوص الشريعة. فيتظاهرون بالإصلاح وإنما هم المفسدون حقًا.

فهذه أوجه للتنظير بين الطائفتين.